العالم لا يتوازن...بل يتفكك

بقلم

حسام بدراوي

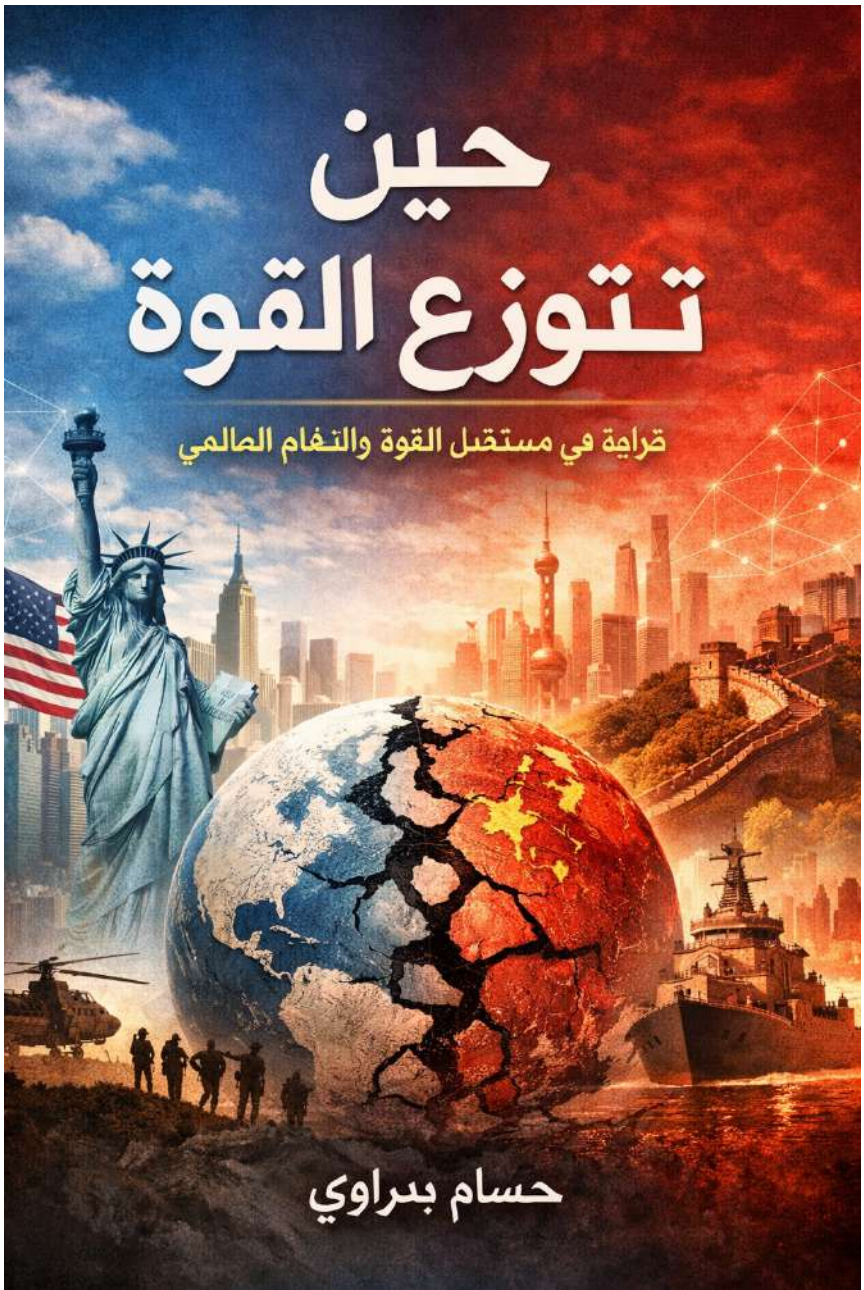

ليس العالم كما يبدو.

نحن لا نعيش لحظة انتقال هادئة من نظام إلى آخر، ولا نشهد توازنًا جديدًا يُولد من رحم الصراعات.

ما نراه—وما نحب أن نُصدقه—شيئان مختلفان.

نُكرر أن العالم يتجه نحو "تعدد الأقطاب"، وكأن التاريخ يستعد لتصحيح نفسه، وكأن القوة

ستتوزع أخيرًا بعد عقود من الهيمنة.

لكن الحقيقة أقل راحة... وأكثر تعقيدًا.

العالم لا يتوازن...بل يتفكك. تتعدد فيه القوى، لكنها لا تتساوى.

تتصاعد فيه الأطراف،لكنها لا تتصل.

ويبقى في مركزه طرف واحد،

لا لأنه الأقوى فقط، بل لأنه يمتلك القدرة على أن يظل كذلك.

وهنا تكمن الفكرة التي يحاول هذا الكتيب أن يقترب منها.

لسنا أمام عالم متعدد الأقطاب،

بل أمام نظام تتوزع فيه القوة...

وتتركز فيه القدرة.

وهذا الفارق—الدقيق والخطير هو ما يصنع شكل المستقبل.

هذا الكتيب ليس محاولة للإجابة على كل الأسئلة، بل محاولة لإعادة طرح السؤال الصحيح.

ليس: من الأقوى؟

بل: كيف تُبنى القوة؟

ولماذا تستمر؟

ومتى تتحول من مصدر
استقرار...إلى مصدر قلق؟

الفصل الأول

وهم التعددية القطبية

نحب أن نصدق أن العالم يتجه
نحو التوازن.

فكرة "تعدد الأقطاب" تحمل في داخلها وعدًا خفيًا بالعدالة ،

قلا أحد يهيمن، ولا أحد يتحكم، وكل قوة تجد ما يعادلها.

لكن المشكلة أن هذه الفكرة—رغم جاذبيتها—لا تعكس ما يحدث فعليًا.

ما نراه اليوم ليس عالمًا يتوازن... بل عالمًا يتفكك.

وهناك فرق جوهري بين الاثنين.

التوازن يعني وجود قوى متقاربة، لكل منها قدرة على الردع والتأثير، بما يمنع أي طرف من الانفراد بالقرار العالمي.

أما التفكك، فيعني أن القوة موزعة... لكنها غير متساوية،

وأن اللاعبين كُثر... لكنهم غير متكافئين، وأن الصراعات متعددة... لكن لا أحد يملك القدرة على حسمها أو تنظيمها.

وهذا هو العالم الذي نعيش فيه الآن.

جزء من هذا الوهم يعود إلى قراءة سطحية للتحولات الدولية.

صعود الصين الاقتصادي،

عودة روسيا إلى المشهد العسكري،

توسع أدوار قوى إقليمية في الشرق الأوسط وآسيا...

كل ذلك يوحي بأن العالم يتجه نحو تعددية قطبية.

لكن هذه القراءة تخلط بين
"الظهور" و"القدرة"،
وبين "الحضور" و"الهيمنة".
فليست كل قوة صاعدة... قطبًا ،
وليست كل دولة مؤثرة... قادرة
على تشكيل النظام العالمي.
القطب ليس مجرد قوة،
القطب، في تعريفه الحقيقي، ليس
الدولة الأقوى فقط،
بل الدولة التي تمتلك القدرة على

- وضع قواعد النظام الدولي
- التأثير في الاقتصاد العالمي
- قيادة مسارات التكنولوجيا والمعرفة
- وبالأهم... إعادة تشكيل هذه القواعد عند الحاجة ، وهذا مستوى مختلف تمامًا من القوة.

فالعالم قد يضم عشرات الدول المؤثرة، لكن عدد "الأقطاب الحقيقية" يظل محدودًا جدًا...

وأحيانًا واحدًا فقط.

اننا لا نعيش تعددية قطبية لأن شروطها غير مكتملة.

لكي يصبح العالم متعدد الأقطاب فعلاً، نحتاج إلى قوى متقاربة في:

- التكنولوجيا
- الاقتصاد
- القدرة العسكرية
- التأثير الثقافي والمعرفي

لكن ما نراه هو اختلال واضح في هذه العناصر.

هناك من يملك الصناعة دون الابتكار ، ومن يملك القوة العسكرية دون الاقتصاد ، ومن يملك الثروة دون القدرة على تحويلها إلى نفوذ مستدام.

أي أننا أمام قوى جزئية... لا أقطاب مكتملة.

التفكك كمرحلة انتقالية

ما نعيشه الآن قد يكون مرحلة انتقالية، لكن ليس بالضرورة نحو التوازن.

قد يكون نحو شكل جديد من النظام العالمي،حيث:

- تبقى قوة مركزية تقود المشهد بينما تتوزع بقية القوى في دوائر نفوذ متداخلة ودون أن تصل إلى مستوى التوازن الحقيقي

وهذا يجعل العالم أكثر تعقيدًا...
لا أكثر عدالة.

الخطر في سوء فهم الاعتقاد بأننا نعيش في عالم متعدد الأقطاب أنه قد يقود إلى قرارات خاطئة.

دول قد تبالغ في تقدير موقعها،

أو تقلل من قوة الآخرين أو تبني سياساتها على تصور غير دقيق لميزان القوى.

وهنا يصبح الخطأ في الفهم مؤدياً... لخطأ في إتخاذ القرار.

لذلك، ربما يجب أن نعيد طرح السؤال من جديد:

فلسنا بحاجة إلى أن نسأل:

هل العالم متعدد الأقطاب؟

بل أن نسأل:

كيف تتوزع القوة فعليًا؟

ومن يملك القدرة على تشكيل المستقبل؟

وستبقى القدرة الحقيقية على التأثير... مركّزة في يد من يملك أدوات المستقبل.

الفصل الثاني

لماذا تستمر الهيمنة الأمريكية؟

ليست كل هيمنة مؤقتة...

وليست كل قوة قابلة للزوال السريع.

هناك نوع من القوة، لا يعتمد فقط على ما يملكه، بل على قدرته على أن يظل منتجًا للقوة.

وهنا يكمن سر تفوق الولايات المتحدة.

في التاريخ، كانت القوى العظمى تصعد ثم تتراجع، لأن مصادر قوتها كانت محدودة:

أرض تُستنزف، موارد تنضب،

وجيوش تُهزم.

لكن النموذج الأمريكي مختلف،

فهو لا يعتمد على مخزون من القوة... بل على "آلة إنتاج" مستمرة لها.

الجامعات تُنتج المعرفة،

الشركات تُحوّلها إلى منتج،

المستثمر يُحوّلها إلى ثروة،

ثم تعود هذه الثروة لتُموّل معرفة جديدة.

وهكذا... لا تتراكم القوة فقط،بل تتجدد.

الخطأ الشائع هو النظر إلى الولايات المتحدة كدولة، لكنها—في جوهرها منظومة.

منظومة تتكون من:

- جامعات تُعيد تعريف المعرفة
- شركات تُعيد تعريف السوق
- رأس مال لا يخشى المخاطرة
- ومؤسسات تسمح بالفشل...
  كي يُنتج النجاح

هذه العناصر لا تعمل منفصلة،

بل كدائرة مغلقة من الإنتاج المستمر.

وهنا تتحول القوة من "امتلاك" إلى "عملية".

لسنا أمام انتقال بسيط من قوة واحدة إلى عدة قوى متساوية، بل أمام نظام جديد علي التاريخ تتوزع فيه القوة بشكل غير متكافئ، وتتنازع فيه الأطراف عبر مجالات مختلفة: التكنولوجيا، الاقتصاد، الأمن، والمعرفة.

لكن قبل الذهاب بعيدًا في تحليل هذا المشهد، يجب أن نكون واضحين في أن الفجوة بين الولايات المتحدة

وبقية العالم لا تزال واسعة، وربما أوسع مما يُتصور في الخطاب العام.

فالولايات المتحدة تُنتج ما يقارب ربع الاقتصاد العالمي، بناتج محلي يتجاوز 26 تريليون دولار، وهو ما يفوق اقتصادات عدة قوى كبرى مجتمعة.

وفي مجال التكنولوجيا، تهيمن الشركات الأمريكية على ما يزيد عن 70% من القيمة السوقية لأكبر شركات التكنولوجيا عالميًا، حيث تقود شركات مثل

Google وMicrosoft وApple وموجة OpenAI وNVIDIA والابتكار في الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة.

أما في البحث العلمي، فلا تزال الجامعات والمؤسسات الأمريكية تستحوذ على النسبة الأكبر من الأبحاث الأكثر تأثيرًا عالميًا، مدعومة بمنظومة تمويل تتجاوز مئات المليارات سنويًا، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحيوية.

بل إن الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي داخل الولايات المتحدة

وحدها تفوق في بعض التقديرات—إجمالي ما تنفقه بقية دول العالم مجتمعة.

وهنا يصبح التفوق الأمريكي ليس مجرد تفوق في الحجم... بل في القدرة على إعادة إنتاج هذا التفوق، وتحديد شكل المستقبل نفسه.

أما الصين، فرغم وصول اقتصادها إلى ما يقارب 18 تريليون دولار، وتفوقها الصناعي الواضح، لا تزال تعمل ضمن نموذج يعتمد على اللحاق السريع أكثر من الابتكار القاعدي،

خصوصًا في مجالات البرمجيات المتقدمة والأنظمة المفتوحة.

بينما تظل روسيا قوة عسكرية ذات تأثير سياسي، لكنها محدودة الوزن اقتصاديًا وتكنولوجيًا، ويعاني الاتحاد الأوروبي—رغم اقتصاد يتجاوز 16 تريليون دولار—من تشتت القرار الاستراتيجي وغياب الإرادة الموحدة.

وقد تظهر قوى جديدة في المستقبل —مثل الهند التي تتجاوز 3.5 تريليون دولار وتسجل معدلات نمو مرتفعة—أو تنشأ تحالفات تجمع بين

الثروة والتكنولوجيا والقوة العسكرية، لكن ذلك يظل احتمالاً يرتبط بعقدين قادمين أكثر منه واقعًا حاضرًا.

وبالتالي، فإن الحديث عن عالم متعدد الأقطاب الآن قد يكون سابقًا لأوانه، أو أقرب إلى التمني منه إلى التحليل.

وفي قلب هذا المشهد تقف الولايات المتحدة... لا كدولة فقط، بل كنموذج جديد لمعنى القوة.

في الماضي، كانت السيطرة على الأرض تعني السيطرة على العالم.

أما اليوم، فالسيطرة الحقيقية هي على التكنولوجيا التي تُعيد تشكيل هذا العالم.

شركات مثل Microsoft وGoogle وNVIDIA وOpenAI لا تُنتج أدوات فقط، بل تُعيد تعريف ما يمكن أن يكون ممكنًا.

الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تطور تقني، بل انتقال في طبيعة القوة نفسها.

من يملك هذه الأدوات...لا يملك السوق فقط،بل يملك قواعده.

إنه الاقتصاد الذي يُفكر.....

فليست المسألة في حجم الاقتصاد، بل في طبيعته.

الاقتصاد الأمريكي لا يقوم فقط على الإنتاج، بل على التفكير.

على الأفكار التي تتحول إلى شركات، والشركات التي تتحول إلى منصات،والمنصات التي تتحول إلى أنظمة تدير العالم.

وهذا النوع من الاقتصاد لا ينمو فقط...بل يُعيد تعريف النمو نفسه.

إذا كان هناك مجال واحد يختصر هذا التفوق، فهو الذكاء الاصطناعي.

لأنه لا يضيف قوة فقط...

بل يضاعف كل قوة موجودة.

- يُسرّع البحث العلمي
- يُحسّن القرار
- يُعيد تشكيل الاقتصاد

- ويُعزز النفوذ

وهذا يعني أن الفارق بين المتقدم والمتأخر لا يقل... بل يتسع.

في عالم الذكاء الاصطناعي، التأخر ليس ثباتًا...بل تراجع نسبي مستمر.

السؤال الأهم ليس: لماذا تتفوق أمريكا؟

بل: لماذا لا يلحق بها الآخرون؟

الإجابة ليست في نقص الموارد،

بل في صعوبة بناء "المنظومة".

يمكن استثمار مليارات، لكن لا يمكن شراء ثقافة الابتكار.

يمكن بناء مصانع، لكن لا يمكن استيراد بيئة تنتج الأفكار.

وهنا يظهر الفرق:

بين من يملك الأدوات...ومن يملك القدرة على خلقها.

الخلاصة أن الهيمنة الأمريكية لا تستمر لأنها الأقوى فقط، بل لأنها تمتلك ما هو أخطر...

القدرة على أن تظل الأقوى...

حتى وهي تتغير. إن القوة التي تُنتج نفسها... لا تُهزم بسهولة.
فليست الهيمنة في امتلاك الأدوات، بل في القدرة على صنعها.

من يقود التكنولوجيا... لا يتبع النظام، بل يصنعه.

في عالم الذكاء الاصطناعي، الفجوة لا تُغلق... بل تتسع.

الفصل الثالث

الصين... قوة صاعدة أم مشروع غير مكتمل؟

أستطيع أن أصف الوضع بالقول أنه إقتراب القوة من القمة دون أن تصل.

حين يُذكر مستقبل النظام العالمي، تظهر الصين كأقرب منافس للهيمنة الأمريكية.

والحقيقة أن هذا الانطباع ليس بلا أساس.

فنحن أمام دولة استطاعت—في عقود قليلة— أن تنتقل من اقتصاد هامشي إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأن تُصبح مركزًا صناعيًا عالميًا، وأن تفرض حضورها في التجارة والتكنولوجيا.

لكن السؤال الحقيقي ليس:

هل صعدت الصين؟بل ،هل وصلت؟

قوة الصعود... وحدود الوصول

الصعود يمكن قياسه بالأرقام،

لكن الوصول يُقاس بالنوع.

الصين نجحت في تحقيق قفزة هائلة في "قوة الحجم":

- إنتاج صناعي واسع
- شبكة تصدير عالمية
- بنية تحتية ضخمة
- سوق داخلي قادر على الامتصاص
- لكن القوة العالمية لا تُقاس بالحجم فقط،بل بالقدرة على تحديد الاتجاه.

وهنا يبدأ الفارق.

يمكن النظر إلى التجربة الصينية باعتبارها واحدة من أنجح نماذج "اللحاق السريع" في التاريخ.

لقد استطاعت أن: تستوعب التكنولوجيا ،تُحسنها وتُعيد إنتاجها بكفاءة عالية، لكن القيادة العالمية تتطلب شيئًا مختلفًا:

أن تكون مصدر الفكرة،لا فقط مطوّرها.

أن تُنشئ القواعد، لا أن تعمل داخلها.

وهذا هو الحد الفاصل بين المنافسة... والقيادة.

الابتكار تحت السيطرة:

يعتمد النموذج الصيني بشكل كبير على دور الدولة:

- توجيه الاستثمار
- التخطيط طويل المدى
- دعم القطاعات الاستراتيجية

وهذا منحها سرعة مذهلة في التنفيذ.

لكن الابتكار، بطبيعته،لا ينمو فقط في بيئة منظمة تتحكم فيها الدولة،

بل في بيئة تسمح بالمخاطرة، والتجربة، وحتى الخطأ.

وهنا تظهر معضلة خفية:

كيف يمكن لنظام شديد التنظيم

أن يُنتج فوضى الابتكار؟

السؤال لا يزال مفتوحًا.

رغم الحجم الكبير للاقتصاد الصيني،تظهر تحديات لا يمكن تجاهلها:

- تباطؤ في معدلات النمو
- ضغوط في قطاع العقارات
- تحولات ديموغرافية مع شيخوخة السكان
- عالم يتجه تدريجيًا نحو تقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الطويلة

هذه ليست أزمات نهائية،لكنها إشارات إلى أن مسار الصعود ليس خطًا مستقيمًا.

النفوذ... دون الجاذبية الكاملة

وسّعت الصين حضورها عالميًا، خاصة عبر الاستثمار والبنية التحتية.

لكن النفوذ الاقتصادي لا يتحول تلقائيًا إلى قيادة عالمية.

لأن القيادة تحتاج إلى ما هو أكثر من القوة:

- تحتاج إلى نموذج يُلهم
- وشبكة تحالفات مستقرة
- وقدرة على خلق قبول واسع

وهذه عناصر لا تُبنى بالسرعة نفسها التي تُبنى بها الطرق والمصانع.

بين مرحلتين:

الصين ليست دولة عادية، وليست قوة مكتملة.

هي في منطقة بينية:

- قوية بما يكفي لتُنافس
- وغير مكتملة بما يكفي لتقود

وهذه الحالة قد تستمر لفترة.

هل يمكن أن تصل؟

نعم... الاحتمال قائم ،

لكن الوصول إلى قمة النظام العالمي لا يعتمد فقط على الاستمرار في النمو، بل على التحول في طبيعة هذا النمو.

من إقتصاد يُنتج بكفاءة...إلى إقتصاد يُنتج الأفكار.

ومن قوة تُنافس...إلى قوة تُحدد الاتجاه.

وهذا تحول لا يحدث بسرعة ولا ببساطه.

الخلاصة، أن الصين تقترب من القمة... لكن الاقتراب ليس هو الوصول.

- الصعود يُقاس بالحجم... أما القيادة فتُقاس بالاتجاه.
- ليست كل قوة صاعدة... قادرة على أن تقود.

- اللحاق السريع لا يضمن الوصول إلى القمة.
- يمكن بناء المصانع بسرعة... لكن لا يمكن بناء الإلهام بنفس السرعة.
- بين المنافسة والقيادة... فجوة لا تُرى بسهولة

الفصل الرابع

عالم بلا أقطاب مكتملة

بعد النظر إلى الولايات المتحدة والصين، يبدو السؤال طبيعيًا:

أين بقية العالم؟

إذا لم يكن هناك قطب واحد فقط،ولم تكتمل الصين بعد كقطب منافس،فهل توجد قوى أخرى يمكن أن تملأ هذا الفراغ؟

الإجابة تكشف عن حقيقة مهمة:

العالم مليء بالقوى...لكنه يفتقر إلى الأقطاب المكتملة والي التعاون الإستراتيچي الحقيقي بين القوي .

روسيا مثلاً قوة بلا عمق إقتصادي ، تمتلك قوة عسكرية كبيرة، وقدرة واضحة على التأثير في الأزمات الدولية.

لكن هذه القوة تظل محدودة بمجال واحد تقريبًا .فالاقتصاد الروسي لا يوازي هذا الحضور العسكري، ولا يمتلك قاعدة تكنولوجية متقدمة كافية لتحويل القوة العسكرية إلى نفوذ شامل.

وبالتالي، يمكن لروسيا أن تعطل...لكنها لا تستطيع أن تقود النظام العالمي.

أوروبا أراها قوة بلا إرادة موحدة.

الاتحاد الأوروبي يمثل قوة اقتصادية ضخمة، ويملك بنية صناعية متقدمة، ونفوذًا تنظيميًا عالميًا.

لكن المشكلة ليست في الإمكانات،بل في القرار.

أوروبا ليست دولة واحدة،

بل مجموعة دول ذات مصالح مختلفة.

وهذا يجعل إتخاذ قرار إستراتيجي موحد أمرًا معقدًا.

ولهذا، تستطيع أوروبا أن تؤثر اقتصاديًا، لكنها أقل قدرة على الفعل السياسي المستقل.

الهند علي الجانب الآخر هي وعد لم يكتمل.

الهند تُعد من أكثر الدول التي يُتوقع لها دور أكبر في المستقبل

تمتلك:

- عددًا سكانيًا ضخمًا
- نمو اقتصادي ملحوظ
- تطورًا في بعض القطاعات التكنولوجية

لكنها لا تزال تواجه تحديات داخلية كبيرة:

- تفاوت إقتصادي كبير
- ضعف في البنية التحتية
- فجوات تنموية واسعة

- ولهذا، تبقى الهند قوة واعدة...لكنها لم تتحول بعد إلى قطب مكتمل ولو بعد حين.

إذا نظرنا إلى الصورة الكاملة، سنجد أننا أمام عالم:

- غني بالقوى
- فقير في القيادة
- متعدد الأطراف
- لكنه غير متوازن

والخلاصة أن المشكلة ليست في وجود قوة واحدة مهيمنة فقط،

بل في أن بقية القوى لم تكتمل ولا تتعاون بالقدر الكافي بعد.

الفصل الخامس

نماذج القوة الإقليمية

إذا كان العالم يعيش حالة من التفكك، فإن هذه الحالة تظهر

بشكل أوضح في المستوى الإقليمي.

هنا، لا نرى أقطابًا عالمية،بل نماذج مختلفة للقوة، كل منها ينجح في جانب... ويخفق في آخر.

إسرائيل تمثل التفوق بلا نهاية للصراع. تمتلك تفوقًا عسكريًا وتكنولوجيًا واضحًا ،وقدرة عالية على الحسم في المواجهات

لكن هذا التفوق لا يتحول إلى إستقرار.

فالصراع في محيطها ليس تقليديًا، بل ممتد ومتغير.

وهنا يظهر التناقض: القوة التي تحسم ولكنها ليست بالضرورة القوة التي تُنهي.

مصر تمثل الاستمرار كتوازن وتقدم نموذجًا مختلفًا.

قوتها ليست في التفوق التكنولوجي، بل في الاستمرارية.

دولة بقيت متماسكة رغم التغيرات، وتملك موقعًا استراتيجيًا وثقلًا سكانيًا.

لكن التحدي هو التحول في داخلها.

فالاستمرار دون تطوير قد يتحول إلى ثبات بلا تأثير.

مصر تملك كل المقومات لتصعد كقوة إقليمية موثرة خصوصاً بتركيبة سكانية شابة، ف٦٥٪ من سكانها تحت سن ال٣٠ ، ولو تم

تطوير التعليم فيها لأصبحت قوة تكنولوچية ومعرفيه كبيرة في عقد واحد من الزمان..

السعودية تحتاج الي إعادة تعريف القوة لنفسها..

السعودية تمثل نموذجًا في طور التحول. تنتقل من الاعتماد على الثروة النفطية إلى بناء إقتصاد متنوع وتأثير عالمي أوسع.

لكن هذا التحول يحتاج إلى وقت، وإلى قدرة على التوازن بين التغيير والاستقرار.

وتحتاج كما هو في حالة مصر الي حكم مؤسسي لا يعتمد علي شخصية حاكم فردي ولا طبقة بعينها.

تركيا تمثل الطموح والتعقيد.

تركيا تحاول أن تلعب دورًا إقليميًا مستقلًا، مستفيدة من موقعها الجغرافي وتاريخها السياسي.

لكنها تواجه تحديات إقتصادية وسياسية، تجعل هذا الدور غير مستقر بشكل كامل.

تأثير الثقافة التركية علي وسط آسيا يوضع في الإعتبار.

الخلاصةأن كل هذه النماذج قوية... لكنها غير مكتملة.

تصورا لو مصر والسعودية وتركيا تخلوا عن الفردية لكل دولة ، و إندمجوا كقوه إقتصادية ماليه وعسكرية وثقافية ، فماذا سيكون

وزنهم في حساب التوازن الإقليمي والدولي.

الفصل السادس

تعريف جديد للقوة

لم تعد القوة اليوم كما عرفتها القرون السابقة.

ففي الماضي، كان من السهل نسبيًا أن نحدد من هو القوي:

الدولة التي تملك الجيش الأكبر، أو الأرض الأوسع، أو الموارد الأكثر، أو القدرة الأعلى على الردع المباشر.

كان تعريف القوة واضحًا، حتى وإن كان قاسيًا: من يملك السلاح يفرض الإرادة، ومن يسيطر على الأرض يملك القرار، ومن يحتكر الموارد يتحكم في المصير.

لكن العالم تغيّر، ولم يتغيّر فقط في أدواته، بل في طبيعة العلاقة بين عناصره.

فالقوة لم تعد شيئًا يُختزن في الترسانة العسكرية، ولا رقمًا يُقاس بحجم الناتج المحلي وحده، ولا خريطة تُلوَّن بلون النفوذ.

القوة أصبحت قدرة مركبة، متداخلة، يصعب اختزالها في عنصر واحد، لأن كل عنصر

فيها يعتمد على الآخر، ويتأثر به، ويتحوّل من خلاله.

الدولة الحديثة لم تعد قوية فقط لأنها تملك السلاح، بل لأنها تعرف كيف تنتج المعرفة التي تُطوّر هذا السلاح، وتمتلك الاقتصاد الذي يموّله، والمؤسسات التي تنظّمه، والقرار السياسي الذي يستخدمه في الوقت المناسب وبالقدر المناسب.

وبهذا المعنى، فإن القوة لم تعد "امتلاكًا" بقدر ما أصبحت "منظومة إنتاج واستمرار وتكيّف".

القوة الحديثة هي تفاعل حيّ بين أربعة عناصر كبرى:

المعرفة، والتكنولوجيا، والاقتصاد، والقرار السياسي مع بناء القوة البشرية المتاحة والكامنة.

ولا يعمل أي واحد من هذه العناصر في عزلة.

فالمعرفة بلا تكنولوجيا تبقى فكرة.

والتكنولوجيا بلا اقتصاد تبقى مشروعًا ناقص التمويل.

والاقتصاد بلا قرار سياسي قد يتحول إلى ثروة بلا اتجاه.

أما القرار السياسي بلا معرفة وبلا اقتصاد فإنه قد يصبح

مجرد إرادة عالية الصوت... ضعيفة الأثر.

والقوة البشرية بدون تعليم وتنمية فكرية تصبح عالة علي المجتمع وليس قوة دافعة.

لهذا، فإن السؤال لم يعد: كم تملك الدولة؟

بل: كيف تُحوّل ما تملكه إلى قدرة فعالة، مستدامة، وقابلة للتجدد؟

هناك دول تملك ثروات هائلة، لكنها تبقى محدودة التأثير لأنها لا تنتج المعرفة، بل تستوردها.

وهناك دول تملك جيوشًا كبيرة، لكنها تظل قلقة لأنها لا تملك اقتصادًا قادرًا على حمل كلفة الصراع طويلاً.

وهناك دول تمتلك عقولاً مبدعة، لكنها تعجز عن تحويل الإبداع إلى مؤسسات، أو المؤسسات إلى نفوذ.

ومن هنا، يصبح الخلل في أي عنصر من عناصر القوة الحديثة خللاً في البنية كلها، لا مجرد نقص جزئي يمكن تجاهله.

ولعل هذا يقودنا إلى الفرق الجوهري بين نوعين من القوة قوة تُنتج، وقوة تستهلك.

القوة التي تُنتج هي القوة التي تصنع أدواتها، وتطوّر بدائلها،

وتبني استقلالها النسبي، وتخلق من داخلها أسباب استمرارها.

هي القوة التي لا تنتظر العالم كي يمنحها مكانًا، بل تفرض موقعها عبر قدرتها على الإبداع والتنظيم والتجدد.

أما القوة التي تستهلك، فهي تلك التي تعتمد على ما ينتجه الآخرون، تشتري السلاح ولا تصنعه وتستخدم التكنولوجيا ولا تطورها و تستهلك المعرفة ولا تسهم في إنتاجها.

وتنمو أحيانًا في الظاهر، لكنها تظل في العمق تابعة لمن يملك المصدر.

وقد تبدو القوة المستهلكة قوية في بعض اللحظات، خصوصًا إذا امتلكت المال أو الدعم الخارجي أو الموقع الجغرافي أو القدرة العسكرية الجزئية.

لكنها تبقى قوة هشة، لأن استمرارها مشروط بإرادة غيرها، وببقاء شروط خارجية لا تتحكم فيها بالكامل.

ولهذا، فإن الفارق بين القوتين ليس في الحجم فقط، بل في النوع.

إحداهما تبني استقلالها من الداخل ، والأخرى تستعير مكانتها من الخارج.

ومع ذلك، يجب ألا نقع في وهم آخر، وهو أن تراكم عناصر القوة يضمن الاستقرار تلقائيًا، فهذا أيضًا لم يعد صحيحًا.

فقد تزداد الدولة قوة، لكنها تصبح أكثر عرضة للتوتر.

وقد يتسع نفوذها، لكنه يجرّ معها أعباءً إضافية.

وقد تتقدم تكنولوجيًا، لكنها تفتح على نفسها مجالات جديدة من الهشاشة، كالاعتماد على الفضاء الإلكتروني، أو سلاسل الإمداد الحساسة، أو سباقات التسلح المعرفي.

إن القوة لا تمنح الطمأنينة دائمًا

بل قد تضع صاحبها في قلب المخاطر، لأنه كلما ارتفع موقعه، اتسعت دائرة التحديات التي تحيط به، وازدادت كلفة الخطأ في الحساب.

ومن هنا، فإن الدول الكبرى لا تعيش دائمًا في أمان أكبر، بل أحيانًا في قلق أكبر؛ لأنها تدرك أن الحفاظ على الموقع أصعب من الوصول إليه، وأن النفوذ الواسع يستدعي يقظة أوسع.

وهنا نصل إلى معنى أكثر نضجًا للقوة:

القوة الحقيقية ليست مجرد القدرة على الفعل، بل القدرة على إدارة الفعل، وحدوده

ليست فقط أن تنتصر، بل أن تعرف متى لا تُحوّل كل انتصار إلى استنزاف.

وليست فقط أن تردع الآخرين، بل أن تمنع نفسها أيضًا من الإفراط في استخدام ما تملك.

في هذا السياق، تصبح الحكمة جزءًا من تعريف القوة، لا مجرد قيمة أخلاقية خارجية.

الدولة القوية ليست فقط التي تملك أدوات الردع، بل التي تعرف حدود استخدامها.

وليست فقط التي تُسرع، بل التي تعرف متى تتأنى.

وليست فقط التي تتوسع، بل التي تفهم أن التوسع بلا توازن قد يتحول إلى عبء استراتيجي.

كما أن القوة الحديثة لم تعد وطنية بالكامل، بل أصبحت أيضًا شبكية.

فالدولة قد تكون قوية بفضل قدرتها على بناء شبكات تحالف، أو استقطاب عقول، أو التحكم في معايير التكنولوجيا،

أو النفاذ إلى الأسواق، أو التأثير في السرديات العالمية.

أي أن النفوذ لم يعد قائمًا فقط على السيطرة المباشرة، بل على القدرة على تشكيل البيئة التي يتحرك فيها الآخرون.

وهذا مستوى أكثر عمقًا من القوة: أن تجعل الآخرين يتخذون قراراتهم داخل المجال الذي صممته أنت.

ومن هنا نفهم لماذا أصبحت الجامعات، ومراكز الأبحاث، والشركات التكنولوجية، والبنوك الاستثمارية، ومنصات الاتصال، كلها أجزاء من بنية القوة، لا مجرد مؤسسات مدنية منفصلة عن المجال الاستراتيجي.

ففي العالم القديم، كانت الدولة القوية تُعرّف بحدودها وجيشها، أما اليوم، فهي تُعرّف أيضًا بعقولها، ومختبراتها،

ومنصاتها، وقدرتها على تحويل العلم إلى نفوذ، والنفوذ إلى استقرار نسبي.

لكن يبقى العنصر الأكثر حساسية هو القرار السياسي.

إذ يمكن لدولة أن تملك موارد كبيرة، وموقعًا ممتازًا، وكفاءات عالية، ثم تُهدر ذلك كله بسبب سوء القرار.

فالقرار السياسي هو الذي يربط العناصر جميعًا، وهو الذي يمنحها اتجاهًا، أو يبعثرها في صراعات داخلية وخارجية.

إنه ليس عنصرًا إضافيًا فوق القوة، بل هو العقل الذي يُنسقها.

فإذا غاب العقل، تحولت الموارد إلى طاقة مهدرة، وتحول التفوق إلى فرصة ضائعة.

لذلك، فإن تعريف القوة اليوم يجب أن يتحرر من الصور القديمة التي تحصرها في السلاح أو الثروة أو الجغرافيا.

القوة الحديثة هي القدرة على إنتاج المعرفة، وتحويلها إلى تكنولوجيا، وربطها باقتصاد منتج، وإدارتها بقرار سياسي رشيد، ضمن مؤسسات قادرة على الاستمرار والتصحيح والتكيّف.

وهي قبل كل شيء، ليست لحظة تفوق عابرة، بل قدرة على الاستمرار دون التصلب، والتجدد دون الفوضى، والتأثير دون الانهيار تحت وزن الذات.

والخلاصة أن القوة الحقيقية لم تعد في مجرد الامتلاك، بل في حسن التركيب، وحسن الإدارة، وحسن التوازن.

فليست أقوى الدول هي التي تملك أكثر ،بل التي تعرف كيف

تجعل ما تملك قابلاً للاستمرار، وقادرًا على إنتاج المزيد، دون أن يتحول إلى مصدر استنزاف أو غرور أو عمى استراتيجي.

وفي عالم يتفكك أكثر مما يتوازن، لن يبقى الأقوى فقط

بل الأقدر على الجمع بين القوة والحكمة، وبين الطموح والانضباط، وبين القدرة وحدودها.

الفصل السابع

سيناريوهات المستقبل

المستقبل لا يسير في خط مستقيم، ولا يطيع رغبات المحللين، ولا يكافئ دائمًا أكثر التوقعات منطقية.

إنه لا يولد من فكرة واحدة، بل من تفاعل معقد بين اتجاهات متناقضة، وأحداث مفاجئة، وقرارات بشرية قد تكون حكيمة أو مدمرة.

ولهذا، فإن النظر إلى مستقبل النظام العالمي لا ينبغي أن يكون بحثًا عن نبوءة، بل محاولة لفهم الاحتمالات الأكثر ترجيحًا، والقوى التي تدفع العالم نحو كل منها.

لسنا أمام عالم يستعد للاستقرار السريع، ولا أمام نظام جديد اكتملت ملامحه.

بل أمام لحظة تاريخية مفتوحة، تتعايش فيها الهيمنة مع القلق،

والصعود مع النقص، والتفكك مع محاولات إعادة التركيب.

ومن هنا، فإن المستقبل يبدو أقرب إلى مجموعة من السيناريوهات المتداخلة، لا إلى مصير واحد محسوم.

أولاً: سيناريو الاستمرار

وبقاء التفوق الأمريكي مع منافسة محدودة

هذا هو السيناريو الأقرب على المدى المنظور.

وفيه لا تختفي الولايات المتحدة من مركز النظام العالمي، ولا تفقد تفوقها البنيوي، لكنها تعمل في بيئة أكثر ازدحامًا، وأكثر تحديًا، وأكثر مقاومة من ذي قبل خصوصا إذا كان قرارها السياسي غير رزين ، ويبتعد عن المؤسسية التي بناها الدستور الأمريكي كما نشهد الآن.

أي أننا لا ننتقل إلى عالم متعدد الأقطاب بالمعنى الكامل، بل

إلى عالم تبقى فيه أمريكا القوة الأقدر على إنتاج النفوذ، في مقابل قوى أخرى قادرة على المناورة أو التعطيل أو المنافسة الجزئية.

في هذا السيناريو، تستمر الولايات المتحدة في قيادة مجالات التكنولوجيا المتقدمة، والتمويل العالمي، والتحالفات العسكرية الكبرى، والتأثير الثقافي والمعرفي.

لكن هذه القيادة لا تكون مريحة كما كانت بعد نهاية الحرب الباردة، بل تصبح أكثر كلفة وأقل يقينًا.

فالصين تواصل التقدم، وإن لم تصل إلى موقع القطب المكتمل،

وروسيا تظل عنصر إرباك جيوسياسي، وأوروبا تبقى قوة اقتصادية تنظيمية دون سيادة استراتيجية كاملة.

أما القوى الإقليمية، فتزداد قدرتها على تعطيل المسارات

أو إعادة ترتيب الأولويات في مناطقها.

وقد تكون مؤثرة علي القرار السياسي الأمريكي بشكل غير محايد لمصلحتها الاقليمية كما هو الحال مع إسرائيل والصهيونية الآن.

هذا السيناريو لا يعني استقرارًا حقيقيًا، بل استمرارًا مع احتكاك.

تبقى القمة في يد واحدة نسبيًا، لكن الجبال المحيطة بها ترتفع.

ويصبح التحدي الأساسي أمام واشنطن ليس فقط كيف تتفوق، بل كيف تدير التفوق دون أن تتحول كلفة القيادة إلى عبء داخلي وخارجي.

ثانيًا: سيناريو التفكك واتساع الصراعات وغياب المركز الواضح

هذا السيناريو أكثر خطورة، وربما أكثر انسجامًا مع الفكرة المركزية لهذا الكتيب: أن العالم لا يتوازن بل يتفكك.

وفيه لا تنجح أي قوة في فرض نظام واضح أو قواعد مستقرة، بينما تتزايد الأزمات الإقليمية، وتتداخل الصراعات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، دون أن تصل إلى حرب عالمية شاملة، ولكن أيضًا دون أن تتوقف.

في هذا العالم، لا ينهار المركز تمامًا، لكنه يضعف نسبيًا في قدرته على التنظيم والحسم، فتصبح الساحة الدولية مليئة بمناطق رمادية:

حروب محدودة ونزاعات بالوكالة ، وابتزاز اقتصادي وهجمات سيبرانية وسباقات تسلح تكنولوجي ، وتعطيل

متبادل في سلاسل الإمداد والطاقة والمعرفة.

هنا، لا تكون المشكلة أن هناك أكثر من قطب، بل أن لا أحد يملك ما يكفي من الشرعية والقدرة والانضباط لفرض استقرار قابل للاستمرار.

في هذا السيناريو يتحول العالم إلى شبكة من التوترات غير

المحسومة، حيث تستطيع قوى صغيرة نسبيًا أن تُربك حسابات قوى أكبر، وتصبح نقاط الاختناق الجغرافية، والمضائق، والأسواق الحساسة، وممرات البيانات والطاقة، مصادر دائمة للضغط والابتزاز.

هذا السيناريو يعني عالمًا أكثر قلقًا، وأكثر حساسية للصدمات، وأقل قابلية للتنبؤ.

وفيه تصبح الأزمات المتزامنة هي القاعدة لا الاستثناء.

أزمة مالية هنا ، وتصعيد عسكري هناك واختراق تقني في مكان ثالث ، وتتراجع في الثقة العالمية بالمؤسسات في الخلفية.

وحين تتراكم هذه الأزمات دون إطار جامع، يصبح التفكك نفسه هو النظام.

ثالثًا: سيناريو التحالفات الجديدة و تكتلات تعيد توزيع القوة

هناك احتمال ثالث، لا يقوم على ظهور قطب منفرد جديد، بل على نشوء تكتلات كبرى أو متوسطة تعيد توزيع النفوذ الدولي بطرق غير تقليدية.

فبدلاً من أن يتحول العالم إلى تعددية قطبية كلاسيكية، قد يتجه إلى تعددية شبكية، تقوم فيها

القوة على التحالفات المرنة، والشراكات الوظيفية، والترابط بين المصالح الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية.

في هذا السيناريو، قد نرى تحالفات لا تقوم فقط على الجغرافيا، بل على الحاجة

تحالفات بين المال والتكنولوجيا، وبين الطاقة والممرات

وبين السكان والأسواق،

بين الموقع العسكري والقدرة الصناعية.

وقد تنشأ صيغ جديدة تتجاوز التحالفات التقليدية الصلبة، نحو ترتيبات أكثر مرونة، لكنها أكثر تأثيرًا من حيث النتائج.

وهنا تبرز قيمة التكتلات الإقليمية أو عبر الإقليمية، خاصة إذا استطاعت أن تتجاوز

الحسابات الضيقة والأنانيات السياسية قصيرة المدى.

ففي عالم تتوزع فيه عناصر القوة، يصبح الاندماج الذكي أحد أهم مصادر النفوذ.

ليس فقط لأن الاتحاد يضيف الأرقام إلى بعضها، بل لأنه قد يخلق نوعًا جديدًا من الكفاءة والتأثير.

ولهذا، فإن السؤال لم يعد فقط: هل تستطيع دولة منفردة أن تصبح قطبًا؟

بل أيضًا: هل تستطيع مجموعة دول أن تبني معًا كتلة متماسكة، تجمع بين الجغرافيا والاقتصاد والمعرفة والقرار؟

فإذا حدث ذلك في بعض الأقاليم، فقد يعاد رسم ميزان القوى العالمي بصورة أعمق مما نتصور الآن.

لكن أي السيناريوهات أرجح؟

الأرجح في تقديري ليس تحقق سيناريو واحد بشكل نقي، بل تداخلها جميعًا بنسب متفاوتة.

فقد نشهد استمرار التفوق الأمريكي في المجالات العليا، مع تزايد مظاهر التفكك في الأطراف، ومع ظهور تحالفات جديدة تحاول حماية مصالحها أو تحسين شروطها.

أي أن المستقبل ربما لا يكون "هذا أو ذاك"، بل مزيجًا مركبًا من الاستمرار والتفكك وإعادة التكتل.

والأمر المهم هنا أن هذا التداخل نفسه هو ما يجعل العالم أكثر تعقيدًا.

لأن كل سيناريو لا يلغي الآخر، بل يتعايش معه أحيانًا.

فقد تكون هناك هيمنة في التكنولوجيا، وفوضى في الأمن، وتكتلات في الاقتصاد، وتنافس حاد في الممرات، في الوقت نفسه.

وهذا ما يجعل التحليل التقليدي، الذي يبحث عن شكل واحد

للنظام الدولي، قاصرًا عن فهم اللحظة الراهنة.

العامل الحاسم: الإنسان لا البنية وحدها

ورغم أهمية الاقتصاد والتكنولوجيا والجغرافيا، فإن المستقبل لن تحدده البنية وحدها، بل القرارات البشرية أيضًا.

فالقيادات السياسية، ونوعية النخب، وطبيعة نظم الحكم، وقدرتها على التعلّم أو

الانغلاق، كلها عوامل قد تُسرّع اتجاهًا أو تعطل آخر.

قد تمتلك دولة كل مقومات الصعود، ثم تُفسدها بحسابات ضيقة أو غرور سياسي.

وقد تكون دولة محدودة الإمكانات، لكنها تحسن التموضع والتحالف وإدارة اللحظة، فتضاعف وزنها

ولهذا، فإن المستقبل ليس مجرد نتيجة تلقائية لتوازنات المادة،

بل أيضًا لوعي البشر وحدودهم وأخطائهم.

وأحيانًا يكون الخطر الأكبر ليس في نقص القوة، بل في سوء استخدامها، أو في إساءة فهم العالم، أو في تحويل الطموح المشروع إلى مقامرة مدمرة.

الخلاصة

المستقبل سيكون أكثر تعقيدًا، وأقل يقينًا، وأضعف قابلية للتنبؤ.

ولن يكون السؤال الحاسم فقط:
من سيتصدر العالم؟

بل: أي نوع من النظام سيسود؟

وهل سيكون نظامًا قادرًا على احتواء التنافس دون الانزلاق إلى الفوضى؟

أم سنعيش في عالم تتكاثر فيه مراكز الفعل، وتتراجع فيه مراكز الضبط؟

إننا على الأرجح مقبلون على مرحلة لا ينتصر فيها طرف

انتصارًا نهائيًا، ولا ينهزم فيها طرف هزيمة كاملة، بل تتعايش فيها الهيمنة مع التحدي، والتفوق مع القلق، والتعاون مع التنافس، في بنية عالمية مضطربة.

ومن هنا، فإن الحكمة السياسية في العقود المقبلة لن تكون في الادعاء بمعرفة المستقبل، بل في الاستعداد لاحتمالاته، وبناء القدرة على التكيّف معه دون

الوقوع في أوهام الحسم السريع أو الاستقرار السهل.

العالم القادم لن يكون بسيطًا ،ولن يكون عادلاً بالضرورة لكنه سيكون كاشفًا إلى أقصى حد.

سيكشف من يملك القدرة على التعلم، ومن يملك القدرة على الصبر ، ومن يملك القدرة على بناء القوة دون أن يتحول إلى أسير لها.

لم تعد القوة ما كانت عليه، لم تعد تُقاس فقط بالسلاح أو الأرض،بل أصبحت قدرة مركبة.

القوة الحديثة هي تفاعل بين:

- المعرفة
- التكنولوجيا
- الاقتصاد
- القرار السياسي

وأي خلل في أحد هذه العناصر يؤثر في البقية.

هناك فرق بين قوة تُنتج، وقوة تستهلك.

القوة التي تُنتج تستمر، أما التي تستهلك فتبقى تابعة.

القوة لا تعني بالضرورة الاستقرار ، فقد تزداد الدولة قوة... لكنها تصبح أكثر عرضة للصراعات.

و الخلاصة أن القوة الحقيقية هي القدرة على التوازن، لا مجرد الامتلاك.

الفصل الثامن

السؤال الذي لا مفر منه

في النهاية، لا تبقى الأرقام طويلاً
ولا تبقى الخرائط كما رُسمت،
ولا تبقى التحالفات كما أُعلنت.

كل ما نظنه ثابتًا في السياسة قابل للتبدل، وكل ما نتصوره نهائيًا في التاريخ ليس إلا لحظة عابرة في حركة زمن لا يرحم.

لكن شيئًا واحدًا يبقى حاضرًا، يتكرر في كل عصر، ويتخفّى خلف كل صراع، ويطلّ علينا كلما سقط نظام وقام آخر:

كيف تفهم الدول معنى القوة؟ وكيف تستخدمها؟

لقد اعتدنا طويلاً أن نسأل: من الأقوى؟

وكأن القوة رقم، أو ترسانة، أو مساحة نفوذ، أو قدرة على الإخضاع.

لكن هذا السؤال، على أهميته، لم يعد كافيًا بل ربما صار مضللاً، لأنه ينظر إلى القوة من ظاهرها، لا من حقيقتها

فالقوة ليست خيرًا في ذاتها، كما أنها ليست شرًا في ذاتها.

إنها أداة تكشف أكثر مما تمنح، وتفضح النفوس أكثر مما تُخفيها.

قد تصنع الأمن، وقد تصنع الرعب،

قد تحمي الإنسان، وقد تسحقه،

وقد تكون وسيلة للبناء، وقد تصبح إغراءً بالهدم.

ولهذا فإن السؤال الأهم لم يعد: من يملك القوة؟

بل: أي وعي يوجّهها؟ وأي ضميرٍ يضبطها؟ وأي غايةٍ تُسخَّر لها؟

لقد علمنا التاريخ أن الأمم لا تسقط فقط حين تضعف، بل قد تسقط أيضًا حين تُسيء فهم قوتها.

فكم من إمبراطورية ظنت أن اتساعها خلود، فإذا به بداية عجزها.

وكم من دولة امتلكت السلاح، لكنها فقدت الحكمة، فتحول تفوقها إلى

عبء، وانتصارها إلى استنزاف، وهيبتها إلى خوف من المستقبل.

إن القوة حين تنفصل عن البصيرة، لا تصبح علامة نضج، بل علامة خطر.

من هنا يظهر السؤال الحقيقي الذي يواجه عالمنا اليوم:

أي نوع من القوة نريد؟

هل نريد قوة تزرع الطمأنينة أم قوة تُنتج القلق؟

هل نريد قوة تعرف حدودها، أم قوة تندفع حتى تتكسر على جدران غرورها؟

هل نريد قوة تُدار بالعقل، أم قوة يحركها الخوف، والانتقام، وجنون التفوق؟

هل نريد عالمًا تتنافس فيه الدول على خدمة الإنسان، أم على السيطرة عليه؟

هذا هو جوهر المسألة.

فليست المعضلة في وجود القوة، بل في فلسفتها.

وليست الكارثة في أن تملك الدول القدرة، بل في أن تفقد المعنى الذي من أجله امتلكتها.

إن العالم لن يتحدد فقط بمن يملك أسباب التفوق، بل بمن يفهم حدود التفوق.

ولن يبقى الأقوى بالضرورة، بل الأقدر على الاستمرار دون أن يسحق نفسه بيده.

لأن كل قوة لا تعرف حدّها، تحمل في داخلها بذرة تآكلها.

وكل سلطة تظن أن القهر ضمان للبقاء، إنما تؤجل لحظة السقوط ولا تمنعها.

وهنا نصل إلى قلب المأساة الإنسانية في السياسة:

أن كثيرًا من نظم الحكم، وكثيرًا من النخب التي تتصدر المجتمعات، تنسى الغاية الأولى من وجودها،

تنسى أن السلطة لم تُخلق ليُعبَد صاحبها، ولا ليُخاف منه، ولا ليحتكر المصير، بل وُجدت أصلاً كي تُنظم الحياة، وتحمي الكرامة، وتفتح المجال للإنسان كي يعيش

آمنًا، حرًا، وقادرًا على تحقيق إمكاناته.

إن الهدف الأسمى للسلطة ليس السيطرة... بل إسعاد البشر.

ليس إخضاعهم... بل تمكينهم.

ليس ترويعهم... بل صون حقهم في الحياة والعدل والمعنى.

لكن المشكلة أن التاريخ كثيرًا ما وقع في يد من فهموا الحكم باعتباره امتلاكًا للناس، لا مسؤولية تجاههم.

وفي كل مرة يحدث فيها ذلك، يتراجع الإنسان خطوة، وتتقدم أدوات البطش خطوة، ويضيق المجال الذي كان يمكن للحكمة أن تسكنه.

ومع ذلك، فالمأساة ليست قدرًا محتومًا، فالأرض ما زالت قادرة على أن تتسع لنا جميعًا.

والعالم، رغم كل ما فيه من عنف وتنافس وأنانية، لم يفقد بعد إمكان أن يكون أكثر عدلاً ورحمةً وعقلانية.

لا ينقص البشر الموارد بقدر ما ينقصهم الوعي، ولا ينقصهم الذكاء بقدر ما ينقصهم الضمير.

ولا تنقصهم القدرة على البناء بقدر ما يعوقهم سوء استخدام القوة.

ولهذا، فإن الحق في الحياة ليس شعارًا عاطفيًا، بل هو الأصل الذي يجب أن تُبنى عليه كل فلسفة سياسية وأخلاقية جديدة.

من حق الإنسان أن يعيش دون أن يكون وقودًا لمشروعات الغرور الكبرى.

ومن حق الشعوب أن تتكاتف، لا لتتنازع على البقاء، بل لتدافع عن معنى البقاء نفسه.

ومن واجب النخب الحقيقية أن ترفع صوت العقل، لا أن تبرر الجنون.

إن العيب ليس فقط في أن تُدار البشرية بوسائل قاسية، بل في أن نعتاد هذه القسوة حتى تصبح عادية،

وأن نسمح للغطرسة أن تتكلم باسم الوطنية، وللعنف أن يتخفّى في لغة الأمن ، وللأنانية أن تُسوّق نفسها باعتبارها مصلحة عليا.

لهذا أخشى أن يصبح سؤال المستقبل، إذا استمررنا في هذا الطريق، ليس: من يقود العالم؟

بل: من يستطيع أن يعيش فيه دون أن يُدمَّره؟

وهذا السؤال ليس أدبيًا ولا مبالغًا فيه، بل هو السؤال الأكثر واقعية في عصر تتضخم فيه القوة أسرع من الحكمة، وتتقدم فيه التكنولوجيا أسرع من الأخلاق، وتتراكم فيه

وسائل الهيمنة أكثر مما تتسع فيه مساحات الرحمة.

نحن، كبشرية، عند مفترق طرق

ليس بين شرق وغرب، ولا بين قوة وأخرى فقط، بل بين رؤيتين للإنسان نفسه:

،رؤية ترى فيه مشروع سيطرة،

ورؤية ترى فيه غاية الوجود السياسي والأخلاقي.

وفي هذه اللحظة، لا يصبح التحدي الحقيقي أن نصنع قوى أعظم فقط،

بل أن نصنع وعيًا أعظم من القوة.
وعيًا يعرف أن الحكمة ليست ضعفًا
وأن الرحمة ليست تنازلاً،
وأن العدالة ليست ترفًا أخلاقيًا،
بل هي الشرط الضروري لبقاء عالم يستحق أن يُعاش فيه.
في النهاية،
القوة التي لا تُدار بحكمة، قد تصبح عبئًا على صاحبها، وخطرًا على العالم.
أما القوة التي تُضبط بالبصيرة، وتُهذّبها الأخلاق، وتوجّهها مصلحة

الإنسان، فهي وحدها التي تستحق أن تُطلب.

ولعل السؤال الذي لا مفر منه ليس فقط كيف نمنع العالم من الانهيار؟

بل أيضًا: كيف نعيد إلى السياسة معناها الإنساني؟

كيف نُذكّر السلطة بأن قيمتها ليست في قدرتها على الردع، بل في قدرتها على حماية الحياة؟

كيف نُقنع النخب أن المجد ليس في طول البقاء فوق الشعوب، بل في

مقدار ما تمنحه لها من كرامة وعدل وأمل؟

إن المستقبل لن ينقذه الأقوى وحده،

بل قد ينقذه الأوعى، والأرحم، والأقدر على أن يضع الإنسان قبل الغلبة، والحكمة قبل الغرور، والحياة قبل أوهام السيطرة.

نحن في مفترق طرق كبشرية وإنسانية ، ولا يجب ان نسمح أن يقودنا خلاله أكثرنا جنوناً وأنانية وغروراً وغباء.

نحن البشر في كل أمة علينا دور وبالقطع هو ليس المتفرج السلبي .

الحضارة يصنعها الأحرار لا العبيد.

.

-_____